

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9618

الخميس، 25 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

السيدة غات	الرئيسة
..... (مالطة)	
الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد نيبينزيا	إكوادور
السيد دي لا غاسكا	الجزائر
السيد بن جامع	جمهورية كوريا
السيد سانغجين كيم	سلوفينيا
السيدة يوريسكو	سويسرا
السيدة بيرسفيل	سيراليون
السيد ياجاه	الصين
السيد غنغ شوانغ	غيانا
السيدة بيرسود	فرنسا
السيد دو ريفيير	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيدة باربرا وودورد	موزمبيق
السيد أفونسو	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد وود	اليابان
السيدة شينو	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-11313 (A)



أُفْتُتِحَتِ الجِلسَةُ السَّاعَةُ 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جَدولُ الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد راميش راجاسينغهام، مدير التنسيق، بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة هيلين هايفورد، مديرة الحماية العالمية، بالمتيزر الدولية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): لقد خيم شبح النزاع الإقليمي القائم على سورية مرة أخرى، الشهر الماضي. وقد استمع المجلس إلى إدانة الأمين العام، وإدانتني، للضربات التي استهدفت المباني الدبلوماسية الإيرانية في دمشق في 1 نيسان/أبريل، وهو هجوم نسب على نطاق واسع إلى إسرائيل. وسيكون المجلس قد استمع أيضا إلى إدانة الأمين العام للضربات التي شنتها إيران على إسرائيل في 13 نيسان/أبريل. ومنذ ذلك الحين، وردت تقارير عن وقوع هجمات أخرى في 19 نيسان/أبريل - نسبت أيضا على نطاق واسع إلى إسرائيل - في إيران والعراق وسورية، حيث قالت الحكومة السورية أن موقعا للدفاع الجوي أصيب بقذيفة إسرائيلية. كما وردت تقارير عن هجمات على قواعد أمريكية في شمال شرق سورية، نسبت إلى جماعات مسلحة عراقية يزعم البعض أنها مرتبطة بإيران.

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء هذه الدوامة الخطيرة والتصعيدية. وقد حذرت منذ فترة طويلة من أن السوريين يعاملون من قبل الكثيرين

كنوع من المساحة المجانية للجميع لتصفية حساباتهم. وأنا لست قلقا قلقا بالغا بشأن الآثار الإقليمية غير المباشرة والمخاطر الجسيمة لسوء التقدير والتصعيد فحسب، بل كذلك بشأن النزاع في سورية نفسها، الذي لا يزال يفسد حياة الشعب السوري الذي طالت معاناته. والواقع أن أي إغراء بتجاهل أو مجرد احتواء النزاع السوري نفسه سيكون خطأ. فهذا ليس نزاعا مجمدا، ولا تشمل آثاره سورية فقط. وفي الواقع، لا توجد علامات على الهدوء في أي من مسارح سورية - فقط نزاعات لم تحل وعنف متأجج واشتعال حاد للأعمال العدائية، التي يمكن أن يكون أي منها بمثابة إشعال حريق جديد.

وخلال هذا الشهر، وردت تقارير مرة أخرى عن وقوع هجمات بقذائف وطائرات مسيرة موالية للحكومة في الشمال الغربي، وشنت جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن هجمات متعددة عبر خطوط التماس. وفي الشمال الشرقي، وردت تقارير عن غارات تركية بطائرات مسيرة وتبادل لإطلاق النار بين جماعات المعارضة المسلحة وقوات سورية الديمقراطية، إلى جانب تمرد متزايد من قبل بعض العناصر القبلية ضد قوات سورية الديمقراطية. وفي الجنوب الغربي، لا تزال الحوادث الأمنية عند مستويات مرتفعة، مع ورود تقارير عن وقوع اشتباكات مفتوحة بين جماعات المعارضة المسلحة السابقة وقوات الحكومة السورية وعن حوادث تتعلق بأنشطة إجرامية على الحدود. وعلاوة على ذلك، استمرت الهجمات الإرهابية التي ينفذها تنظيم داعش بكثافة مستمرة في جميع أنحاء الصحراء السورية والشمال الشرقي على وجه الخصوص. فلا بد من وقف التصعيد الإقليمي، بدءا بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. ويجب على جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام القانون الدولي. ويجب علينا أن نعمل من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية أيضا، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). ويجب على جميع الجهات الفاعلة الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، بما في ذلك عند التعامل مع الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن.

إن الحالة الإنسانية قاتمة كما كانت دائما، والسيد راجاسينغهام سيتوسع بالطبع في شرح ذلك. ولكن أود أن أشدد على ضرورة الوصول

الحكومية، وتلك التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على مناطق أخرى أيضاً، أن تسمح للمنظمات الإنسانية المستقلة المتخصصة بالوصول إلى جميع مرافق الاحتجاز والسجون وضمان التواصل مع العائلات.

وبين لنا ذلك كله لماذا يجب أن نمضي قدماً في تهيئة البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة الضرورية لبدء العملية السياسية وتحقيق العودة الآمنة والكرامة والطوعية. وعلى الرغم من بذلي وآخرين قصارى الجهود لمعالجة تلك المسائل من خلال تدابير ملموسة يتخذها كلا الجانبين، إلا أنها لم تسفر بعد عن التغييرات المطلوبة. وبدلاً من ذلك، يزداد عدد الراغبين في مغادرة سورية والدول المجاورة أيضاً مخاطرين بحياتهم على طرق محفوفة بالمخاطر. ولهذا السبب، يجب أن يركز أصحاب المصلحة على ما يخبرنا اللاجئين أنهم بحاجة إليه: أي التحرك بشأن الشواغل المتعلقة بالحماية وسبل العيش.

ويجب أن نتذكر، من خلال تضافر الجهود في هذا الصدد، العبء غير المتناسب الذي تستمر الدول المجاورة في تحمله والمخاطر التي قد يواجهها اللاجئون السوريون أحياناً وسط الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويجب علينا تعزيز الحماية وصون كرامة اللاجئين السوريين أينما كانوا والعمل في الوقت نفسه على تهيئة الظروف لعودتهم الآمنة والكرامة والطوعية.

إن ما نشهده عملياً هو مزيج من وقف التصعيد والاحتواء والمساعدة الإنسانية يجري التوسط فيه من خلال ترتيبات جزئية ومسارات مجزأة. وبدون تلك الجهود، سيكون الوضع أسوأ. ولكن هذه النهج لا يمكن أن تحقق الاستقرار في سورية، تماماً كما لا تحققها في أي مكان آخر في المنطقة. إن جميع المؤشرات تتحرك بإطراد في اتجاهات مقلقة.

ويحتاج السوريون إلى رؤية مسار سياسي للخروج من هذا النزاع بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وقد يكون انعقاد اللجنة الدستورية مجدداً جزءاً من هذا المسار. ولكنها لم تستأنف بعد اجتماعاتها بسبب قضايا لا علاقة لها بسورية على الرغم من الجهود المكثفة المبذولة. وأود أن أؤكد انفتاحي على أي مكان بديل لجنيف

بجميع الطرائق، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس. وأود أيضاً أن أناشد المانحين، التقليديين وغير التقليديين، أن يتبرعوا بسخاء للاستجابة الإنسانية، بما في ذلك الإنعاش المبكر. وأود أن أشدد على أنه يجب التخفيف من آثار العقوبات على السوريين العاديين ومنعها، لا سيما في ضوء المخاوف من أن الإفراط في الامتثال لا يزال يؤثر على العمليات الإنسانية.

ولا تزال الحالة الاقتصادية محفوفة بالمخاطر. ويقول برنامج الأغذية العالمي أن تكلفة سلة الغذاء قد تضاعفت في غضون عام، في حين ارتفعت تكلفة المعيشة بنسبة 104 في المائة. ووصلت الليرة السورية إلى حوالي 15 000 لكل دولار أمريكي في السوق الموازية، على الرغم من أن السعر كان، في أوائل عام 2020، 1 000، وعشية النزاع في عام 2011 كان 50 ليرة لكل دولار. ويظل زملائي في الميدان يشهدون، بما في ذلك مؤخرًا في حمص، حالة اقتصادية أصبحت الآن أسوأ مما كانت عليه في ذروة النزاع. وقد فقد الكثيرون أهم عنصر حيوي في الحياة - الأمل. وينطبق الشيء نفسه على ملايين النازحين خارج سورية.

إن للمعاناة التي لا تنتهي التي تقع على كاهل السوريين آثار غير مباشرة على الفئات الأضعف. ويخبر العديد من المحاورين مفوضيتنا عن تزايد العنف الجنساني وآليات التكيف السلبية، مثل الزواج المبكر أو إجبار النساء على ممارسة البغاء. وفي الوقت نفسه، ووفقاً للعديد من التقارير، فإن تهريب المخدرات واستخدامها في سورية يتزايد بشكل كبير - وهو اتجاه رأيناه يوجب النزاع في أماكن أخرى.

ولا تزال أزمة المعتقلين حادة كما كانت دائماً. لا يزال الأطفال والنساء والرجال - من جميع الأعمار وفي جميع أنحاء سورية - يتعرضون للاحتجاز التعسفي غير القانوني والتجنيد القسري والانفصال القسري عن عائلاتهم. ويستمر ورود تقارير عن حرمان المعتقلين من الطعام والعلاج الطبي وتعرضهم للتعذيب والعنف الجنسي في جميع مناطق سورية. فيجب أن تتوقف هذه الممارسات. وينبغي إطلاق سراح الأطفال والمسنين والمرضى فوراً. ويجب على السلطات في المناطق

الدولية في مسار أستانا ومجموعة الاتصال العربية والمجموعة الرباعية الغربية والمجلس. وسيؤدي استبعاد أية أطراف فاعلة رئيسية إلى طريق مسدود.

وهناك، بطبيعة الحال، عقبات إقليمية وعالمية رئيسية تحول دون تجمع كل تلك الأطراف المعنية الآن. ولن يكون هذا التجمع هو الهدف المباشر لأي نهج جديد وشامل. وبدلاً من ذلك، يمكننا، بل ويجب علينا، أن نشرع في مناقشات تحضيرية مع كل طرف من هذه الأطراف بشأن جميع شواغلها ومطالبها من حيث وقف الاتجاهات السلبية وتحديد شكل التسوية الطويلة الأجل ومسارها. ويجب أن نستعد للعمل عبر مجموعة من المسارات المترابطة والمرحلية وأن نستعد لذلك الوقت الذي يمكن فيه تحويل تلك الأفكار إلى عمل دبلوماسي.

وسياتي، بل لا بد أن يأتي، الوقت الذي يمكن فيه للدبلوماسية أن تفعّل دورها مجدداً ويمكننا أن نساعد على تقريب ذلك اليوم والاستعداد له. ويجب أن يتمكن السوريون والمجتمع الدولي ككل من تصور ما يمكن أن يبدو عليه السلام الواقعي والمستدام والشامل للجميع وطريق الوصول إليه من أجل تنفيذ القرار 2254 (2015). إنها بالفعل مهمة شاقة، ولكن يجب أن نحاول القيام بها. وهو أقل ما يمكن عملُه في مواجهة شدة الأزمة في سورية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (تكلم بالإنكليزية): إن الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، كما أبرز السيد بيدرسن للتو، توفر لنا تحذير واضح بمدى واقعية التهديد المطروح بتوسع النزاع في المنطقة. وهو ما ستكون له آثار مدمرة لا يمكن تصورها على الشعب السوري.

وكما أبلغنا المجلس مرارا وتكرارا، فقد بلغت بالفعل الاحتياجات الإنسانية في سورية مستوى قياسيا ولا تزال تتراكم يوما بعد يوم. وفي الوقت نفسه، أصبحت قدرتنا على المساعدة في التخفيف من حدتها مقيدة أكثر من أي وقت مضى بسبب النقص الخطير في الموارد. وفي الشهر الماضي، قُتل وجرح مديون في مجموعة من الهجمات في جميع

يحظى بتوافق آراء كل من الأطراف السورية والبلد المضيف وسأواصل العمل على هذا الأمر. وفي الوقت نفسه، أوصل الدعوة إلى استئناف الجلسات في جنيف كخيار مؤقت ودعوة الأطراف إلى الاستعداد من حيث المضمون، بما في ذلك الاستعداد لتقديم المقترحات الدستورية.

ويمكن أن تظهر تدابير بناء الثقة على أساس نهج خطوة مقابل خطوة للسوريين نوع التسوية اللازمة للمضي قدما. وأذكر جميع الأطراف بوجود أفكار ملموسة مطروحة على الطاولة. ولا تزال الدعوة إلى إجراء حوار عميق وعملي قائمة وما زلت على استعداد للاستماع إلى أية أفكار بديلة بشأن تدابير بناء الثقة ولتيسيرها.

ويشكل وقف تصعيد العنف واستئناف أعمال اللجنة الدستورية ووضع تدابير بناء الثقة كلها نقاط انطلاق، ولكن لا يمكنها لوحدتها أن تحل النزاع. وأدرك تماما أن هذه الجهود والمبادرات الأخرى المتعلقة بسورية أيضا، صراحة، لا تحقق نتائج على أرض الواقع ولا تتناسب مع خطورة الوضع. وبدلاً من ذلك، نرى كل شهر اتجاهات تتحرك في المسار الخاطئ. ويبدو أن مزيجا مدمرا من غياب الإرادة السياسية والقوى النافذة يمزق سورية وأراضيها ومجتمعها وهياكلها. ويعرب السوريون من جميع الأطراف بشكل موحد تقريبا عن قلقهم الشديد إزاء ما يعنيه ذلك لمستقبل بلدهم، وهم محقون في ذلك. وسأواصل حوارنا معهم، بما في ذلك الأسبوع المقبل مع المجلس الاستشاري النسائي وغرفة دعم المجتمع المدني في بروكسل.

ولا بد من استكشاف نهج جديد وشامل يعالج مجموعة كاملة من المسائل من قبيل التطلعات المشروعة للشعب السوري والحاجة إلى استعادة السيادة السورية، ولا سيما في سياق وجود ستة جيوش أجنبية وتصفية الحسابات الإقليمية داخل الأراضي السورية. وأحرص رفقة فريقي على العمل في هذا الصدد ونقدر رغبة عدد من الأطراف في التعاون معنا في البحث عن سبيل للمضي قدما. ورحبت في هذا الشهر بفرصة إجراء مناقشات معمقة مع وزير الخارجية التركي فيدان وغيره من كبار المسؤولين في أنقرة.

وسيتحاج نهج جديد وشامل إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين إشراكا كاملا. ويشمل ذلك الأطراف السورية والجهات الفاعلة

شخص في غضون يومين. ومع اقتراب أشهر الصيف، سيزداد خطر الجفاف والكوليرا وغيرها من المخاطر الصحية الأخرى. وستزيد موجات الحر من إجهاد خدمات المياه والصرف الصحي المحدودة أصلاً، مما سيزيد بدوره من مخاطر الصحة الجنسية والإنجابية وحماية النساء والمراهقات، اللاتي يتعرضن عادة لمستويات أعلى من العنف الجنسي بسبب انعدام الخصوصية في مرافق الصرف الصحي وحولها والحاجة إلى الذهاب لمسافة أبعد للحصول على المياه.

تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني تقديم المساعدة الحيوية لملايين الأشخاص في جميع أنحاء سورية. لكن كما حذرنا مراراً، فإن قدرتنا على الإنجاز تتحسر شيئاً فشيئاً نتيجة تخفيضات مقلقة في التمويل. لقد اضطررنا بالفعل إلى اتخاذ قرارات صعبة للغاية بشأن إعطاء الأولوية للمساعدة المنقذة للحياة للفئات الأكثر ضعفاً، مستهدفين 10,8 ملايين شخص من إجمالي 16,7 مليون محتاج. ونناشد هذا العام الحصول على تمويل بقيمة 4 بلايين دولار، وهو انخفاض كبير عن مستويات عام 2023 على الرغم من زيادة الاحتياجات. وللأسف، من المرجح أن يحرم العديد من هؤلاء الأشخاص من مساعدة حيوية إذا استمرت المستويات الحالية من نقص التمويل. ومئات المرافق الطبية والأفرقة الصحية المتنقلة معرضة لخطر الإغلاق في الأشهر المقبلة، مما يؤثر على إمكانية حصول الملايين على الرعاية المنقذة للحياة، بما في ذلك الرعاية الجنسية والإنجابية التي تمس الحاجة إليها لـ 4.1 ملايين امرأة وفتاة في سن الإنجاب.

وفي الشهرين المقبلين، لن يحصل أكثر من 1.8 مليون شخص على المياه الصالحة للشرب التي يحتاجونها لتجنب زيادة المخاطر على صحتهم هذا الصيف. ويواجه الملايين ممن يعانون من مستويات معتدلة من انعدام الأمن الغذائي خطر عدم الحصول على أي مساعدة على الإطلاق، مما يهدد بزيادة أعداد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وقد تضيع فرص العديد من الأطفال البالغ عددهم 500 000 الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في تلقي العلاج المنقذ للحياة هذا العام. وبدون موارد إضافية، لن تواكب الجهود المبذولة لمسح وإزالة الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر المتفجرة حجم التحدي

أنحاء البلد. وكان الأطفال من بين القتلى في العديد من الحوادث. كما لم يسلم العاملون في المجال الإنساني. ففي 26 مارس/آذار، قُتل أحد أعضاء فريق منظمة الصحة العالمية الذي يقدم المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي في دير الزور عندما أصابت غارة جوية المبنى الذي يوجد فيه.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، احتُفل باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وكان ذلك لسورية بمثابة تذكير مهم بتضرر ما يقدر بثلاث المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد من المتفجرات من مخلفات الحرب. وتتأثر الأراضي الزراعية بشكل خاص، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على إنتاج الأغذية وسبل العيش.

وما زلنا نتلقى تقارير منتظمة عن مقتل أو إصابة مدنيين بسبب الذخائر المتفجرة في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء سورية. وبالفعل، تجاوز عدد الإصابات بين المدنيين الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المبلغ عنها العام الماضي في سورية الأعداد المسجلة في أي بلد آخر. ومرة أخرى، من المفجع أن الأطفال هم الضحايا في كثير من الأحيان.

كما أن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب تزيد من صعوبة عمل المنظمات الإنسانية. ويشكل وجود الذخائر غير المنفجرة عائقاً رئيسياً أمام إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة في أكثر من نصف جميع المناطق الفرعية في جميع أنحاء سورية.

وكما شددنا مراراً وتكراراً، يجب أن تحترم جميع أطراف النزاع القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك الحرص الدائم على تجنب إصابة المدنيين والأهداف المدنية، بمن في ذلك العاملون في المجال الإنساني وأصولهم، أثناء العمليات العسكرية. كما تسببت سنوات النزاع في جعل الشعب السوري عرضة بشكل خاص للصدمات المناخية، التي لا تزال تشكل تهديداً مستمراً. في الشهر الماضي، أثرت الفيضانات الشديدة في عدة مواقع للزواج في إدلب وشمال حلب على أكثر من 15 000

التي تسمح لنا بمواصلة تقديم المساعدة الحيوية للملايين الذين هم في أمس الحاجة إليها. وأخيراً، ننضم مرة أخرى إلى السيد بيدرسن في دعوة جميع الأطراف إلى تجديد التزامها بحل سياسي لإنهاء النزاع - لا يمكننا بدون إنهاء هذه الأزمة الإنسانية - وإتاحة الفرص التي يتوق إليها الشعب السوري بشدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد راجاسينغام على

إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هايفورد.

السيدة هايفورد (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر وفد مالطة

على تيسير مساهماتنا في مناقشة اليوم، وأن نعرب عن خالص تقديرنا للمتكلمين السابقين على إحاطاتهم الشاملة.

منظمة مالطيزر إنترناشونال Malteser International هي وكالة الإغاثة لنظام مالطة ذي السيادة المستقلة. ويتمتع النظام، الذي أنشئ في القدس منذ ما يقرب من 1 000 عام، بوضع فريد ككيان دولي ذي سيادة، ونحن نضطلع بالتزامنا العالمي بتقديم المعونة الإنسانية في أكثر من 120 بلداً. تقدم منظمة Malteser International الدعم الطبي وخدمات الإغاثة في مناطق العالم التي تعاني من الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات ذات الصلة. في الوقت الحالي نقوم بعمليات في 34 دولة وما فتئت نخدم الشعب السوري منذ أكثر من عقد. ونذكر القرار 2254 (2015) ودعوته جميع الأطراف المشاركة في النزاع السوري إلى السماح فوراً للوكالات الإنسانية بالوصول السريع والأمن وبدون عوائق إلى جميع أنحاء سورية من أقصر الطرق وتمكين المساعدات من الوصول إلى جميع المحتاجين.

في حين قدمت العديد من وكالات الإغاثة والهيئات الإنسانية مستويات مذهلة من الخدمات للشعب السوري على مدى العقد الماضي، يحتاج اليوم عدد من الناس أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى خلال الحرب - ثلاثة أشخاص من كل أربعة - إلى المساعدة الإنسانية، كما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش. ويعاني أكثر من نصف السكان من الجوع. وتكافح مجتمعات بأكملها من

الذي وصفته سابقاً. كما انخفض التمويل المخصص لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين المتضررين من الأزمة السورية بشكل كبير في العام الماضي. وقد أثر ذلك على قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على تقديم المساعدات النقدية الطارئة والغذاء وغيره من أشكال الدعم الطارئة لأكثر من 400 000 لاجئ فلسطيني في سورية.

إن القيود المتزايدة على الموارد تؤكد فقط على أهمية تقديم المساعدة في سورية من خلال جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك عبر خطوط التماس وعبر الحدود. تستمر العملية عبر الحدود من تركيا في تمكين المساعدات الحيوية من الدخول إلى شمال غرب سورية، بالإضافة إلى توفير خدمات الصحة والتغذية والحماية والتعليم وغيرها من الخدمات الحيوية، وأود أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيريل يلدرز، الممثل القادم لتركيا. ولكن كما هو الحال في مناطق أخرى من البلد، كان لا بد من تقليص مستوى المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة في شمال غرب سورية بشكل كبير في ظل نقص التمويل، مما أثر بشكل خاص على المساعدات الغذائية. ويستهدف شركاؤنا في المجال الإنساني 625 000 شخص من الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بالموارد المتاحة لدينا، ولكن للأسف يضطر حوالي 3 ملايين آخرين تم تقييمهم على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط إلى البقاء بدون أي مساعدة في هذا المجال. ونرحب باستمرار الإذن بعمليات التسليم عبر الحدود إلى شمال غرب سورية، ونعمل حالياً مع الحكومة السورية على استخدام معبري باب السلامة والراعي بعد 13 أيار/مايو. كما نواصل إشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة في توسيع نطاق تقديم المساعدات عبر خطوط التماس في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك في الشمال الغربي، ونحث جميع الأطراف على تيسير ذلك.

إن دعواتنا لسورية ليست جديدة، لكنها تستحق التكرار. نحتاج إلى احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق، عبر خطوط التماس وعبر الحدود على حد سواء. نحن بحاجة ماسة إلى الموارد

تستطع دفع تكاليف الدواء في نفس الوقت. وحلمي هو أن أرى الأطفال يعيشون بأمان بعيدا عن الحرب، بعيدا عن الزلازل.

ولكن أريح متأكدة من أنه يتعين عليها وعلى العديد من الأطفال الآخرين مواجهة عواقب الحروب والزلازل، وسيكون لذلك تأثير دائم.

وعمل نظام مالطة ذي السيادة المستقلة على مساعدة حياة أبو عمار وهالة وأريح والآلاف مثلهم. ونحن ملتزمون بتقديم الرعاية الصحية الأساسية؛ وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ؛ وفرص كسب الرزق، والعمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية من أجل ضمان تعزيز القدرات المحلية وإجراءات المجتمع المدني لجعل ما نقوم به مستداما حقا. ونحن ملتزمون أيضا بحماية ما أشار إليه البابا فرانسيس في إعلان أصدره مؤخرا، وهو ما يلي:

”الكرامة اللا متناهية، المتأصلة في كيان الشخص ذاته، ذكرا أو أنثى، والتي تسود داخل وخارج أي ظرف أو حالة أو موقف قد يواجهه الشخص في أي وقت على الإطلاق“..

وحتى الآن، استعاد من جهود نظام مالطة ذي السيادة المستقلة بشكل مباشر أكثر من ربع مليون سوري، حيث يتلقى 33 000 مريض العلاج في مرافق الرعاية الصحية التي ندعمها. ولدينا رؤية كلية للصحة، وبالتالي قمنا أيضا بتيسير أكثر من 50 000 جلسة للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. ولكن في مواجهة المستوى المستمر للاحتياجات، تظل جهودنا في الواقع مجرد قطرة في محيط.

إن الدعم الإنساني المستدام أمر ضروري، ولكن الجهات الفاعلة الإنسانية تحتاج أيضا إلى أن تكون قادرة على القيام بعملها مع تصاعد النزاع مرة أخرى. ويشير المنتدى الإقليمي للمنظمات غير الحكومية الدولية في سورية إلى أن المنظمات غير الحكومية أبلغت عن أكثر من 16 000 حادثة مرتبطة بالنزاع في الأشهر التسعة الماضية وحدها، بزيادة 33 في المائة. إن تزايد وتيرة الهجمات، بما في ذلك الغارات الجوية في المناطق المكتظة بالسكان، يهدد حياة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. فالأبرياء يعاقبون مرارا وتكرارا لدرجة أن الكرامة الإنسانية بالنسبة للبعض ليست في الحقيقة أكثر من كلمة.

أجل البقاء على قيد الحياة حيث انخفض التمويل الإنساني إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، ولا يزال ما يقرب من نصف السكان قبل الحرب نازحين داخل سورية أو خارجها. ونظام مالطة ذو السيادة المستقلة، باعتباره كيانا دوليا ذا سيادة بدون سكان أو أراض خاصة به ويخلص فقط لمهمته المتمثلة في خدمة الفقراء والمرضى، قريب بشكل خاص من المحتاجين. في واقع الأمر، مواطنونا هم النازحون والمحرومون، من تركوا خلف الركب وتم نسيانهم، نحن نشكل يوميا جزءا من حياتهم. ونحن نتكلم بالنيابة عنهم، ونود أن نتشاطر بعض قصصهم مع المجلس.

نرح أبو عمار، وهو سوري يبلغ من العمر 64 عاما، بسبب القصف قبل ست سنوات. فقد هو وأطفاله كل شيء تقريبا، ودمر زلزال 6 شباط/فبراير 2023 ما تبقى لديهم. قال لنا ”في ذلك اليوم اعتقدت أنني سأموت“، ”لكنني تمكنت وأطفالي من الخروج من تحت الأنقاض بعد الصمود لساعات طويلة. واليوم، بعد مرور عام على وقوع الزلزال، نعيش في مخيم نفتقر فيه إلى أبسط ضروريات الحياة. كل يوم يعيد ذكريات الأمساء وما فقدناه“.

تسلط تجربة هالة المروعة في الولادة وسط الغارات الجوية والكوارث الطبيعية الضوء على صمود النساء السوريات في مواجهة الشدائد. قالت لنا: ”واجهت خوف فقدان طفلي مرتين“. ”أولا أثناء الزلزال عندما انهار سقف منزلنا فوق رؤسنا. بفضل من الله، نجونا. ثم مرة أخرى أثناء القصف، كنت على وشك الولادة. أنا وطفلي، رغم كل الصعاب، خرجنا سالمين مرة أخرى“. ومع ذلك، لا تزال تعيش هالة وعائلتها الصغيرة حياة محفوفة بالمخاطر إلى جانب آلاف آخرين، في خضم خطر شديد وقيود مالية ونقص متزايد في الغذاء والماء.

ولدت أريح، البالغة من العمر 15 عاما، باضطراب في النمو وتحتاج إلى دواء بشكل منتظم. تعيش عائلتها في خيمة منذ أن اضطروا بسبب الزلزال إلى الفرار في رعب ليلا تحت المطر الغزير. لكن أريح لا يزال لديها أمل.

”أحلم بإكمال تعليمي، الذي اضطرت إلى التوقف عنه العام الماضي لأن عائلتي لم تستطع دفع تكاليف المدرسة ولم

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن، ومدير تنسيق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راميش راجاسينغام، والسيدة هايفورد من وكالة مالتيوز الدولية على إحاطاتهم. لقد سلطوا جميعاً الضوء على المعاناة الهائلة والطويلة الأمد للسكان السوريين، والتي يجب أن تنتهي، وأود أن أشكرهم على جهودهم لإعادة بناء منظور الأمل. وأود أيضاً أن أرحب بممثلي المنطقة، بمن فيهم مرة أخرى ممثل تركيا.

تشعر سويسرا بقلق شديد إزاء دوامة العنف الجارية في الشرق الأوسط، وهي منطقة على "حافة الكارثة"، كما يشير الأمين العام عن حق. لقد أوضحنا موقفنا مراراً وتكراراً فيما يتعلق بالهجمات الأخيرة. وهنا، أود اليوم أن أشدد على ضرورة احتواء الانتشار الإقليمي للصراع في الشرق الأوسط وامتداده الحالي إلى سورية. ومن الملح بذل الجهود من أجل وقف التصعيد.

واسمحوا لي أن أدلي ببعض ملاحظات بشأن المسائل السياسية. إن ثلاثة عشر عاماً من النزاع قد دمرت سورية بالفعل. ومن أجل الحيولة دون أي تصعيد آخر، فإننا ندعو جميع المشاركين عسكرياً في سورية أو الذين يمارسون نفوذاً على أطراف النزاع إلى الالتزام بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء الأراضي السورية وفقاً للقرار 2254 (2024) وعلى النحو المطلوب فيه. ونشير إلى أنه يجب حماية السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في كل الظروف. وفي هذا الصدد، تدعم سويسرا جميع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، بالتنسيق مع سورية ودول المنطقة، لاستئناف عملية سياسية ذات مصداقية وقابلة للتطبيق، وفقاً للقرار 2254 (2024).

كما يجب الإصغاء لنداء المجتمع المدني السوري داخل البلد وخارجه. يطالب العديد من السوريين، ولا سيما الشباب والمواطنين واللجئيين والممثلين السياسيين المحليين، بحقهم في المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في القرارات التي تؤثر على مستقبلهم. وقد اضطلع

ونود أن ندعو بقوة إلى إعادة التأكيد على التزام جميع القوى والقوات العاملة في سورية بالتمسك بالقانون الدولي الإنساني مع ضمان حماية المدنيين. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتهدئة العنف وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية الفئات الضعيفة من السكان، لا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي مواجهة التحديات المتزايدة، ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة جهوده لدعم المنظمات الإنسانية في الميدان وتوفير التمويل الكافي لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان المتضررين. ويجب أن تقي الجهات المانحة بالتزاماتها بدعم برامج التعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود، مع الاعتراف بأهمية تلبية الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل إلى جانب المساعدات الطارئة. ويجب إعطاء الأولوية لجهود إضفاء الطابع المحلي، مع زيادة الدعم المقدم للمنظمات المحلية من أجل تنفيذ مشاريع فعالة وذات أهمية بالفعل.

وتشجعنا الدلائل التي تشير إلى أن العالم بدأ ينتبه إلى سورية مرة أخرى. ومن المأمول أن تكون إعادة قبول الدولة مؤخراً في جامعة الدول العربية بادرة إيجابية، حيث تلتزم دول المنطقة بسياسات تهدف إلى تخفيف المعاناة، مع مساعدة الأشخاص المتضررين على إعادة بناء حياتهم. ويجب توجيه الدعم الاجتماعي والاقتصادي إلى من هم في أمس الحاجة إليه. وقد يكون ذلك جزءاً من نهج سياسي متنسق يتبعه المجتمع الدولي في تعزيز التنمية الزراعية المحلية وإعادة بناء الهياكل الأساسية من أجل تحسين حياة الناس وإعادة بناء الثقة وإعطاء الأمل في مستقبل أكثر إيجابية.

وتتطلب الأزمة الإنسانية في سورية اهتمامنا الثابت وعملاً جماعياً. ويجب أن نتضامن مع المحتاجين ونعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. دعونا نصغي إلى أصوات المتضررين من الأزمة ونضع جهودنا للتخفيف من معاناتهم واستعادة الأمل في مستقبل أفضل. وهناك بصيص من الضوء في سورية؛ دعونا نأمل ألا ينطفئ مرة أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة هايفورد على إحاطتها.

على كرامتهم. وفي الوقت نفسه، لا تزال مشاريع التعافي المبكر ضرورية لتعزيز قدرة الناس على الصمود والحد من اعتمادهم على المساعدة الإنسانية.

وبالنظر إلى حجم الاحتياجات، من الأهمية بمكان أن يتابع المجلس هذه التطورات عن كثب. غير أن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تحتاج إلى قدر أكبر من القدرة على التنبؤ لتخطيط أنشطتها، لا سيما في ظل تضائل الموارد. ويجب ألا تكون هناك حدود زمنية لعمليات إيصال المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نرحب بتمديد الأذون الممنوحة حتى الآن باستخدام مختلف المعايير الحدودية. ونحث على مواصلة استخدامها ما دام ذلك ضرورياً، دون حدود زمنية. وجميع أشكال المساعدة ضرورية، بما فيها المساعدة المقدمة عبر الحدود وعبر خطوط الائتماس. ونود أن نذكر الجميع بأن الإذن بالمرور السريع ودون عوائق للمساعدة الإنسانية وتيسيره هو التزام بموجب القانون الدولي الإنساني.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام والسيدة هايفورد على إحاطاتهم. وأود أيضاً أن أرحب بالمثل الدائم الجديد لتركيا في هذه الجلسة.

نشاطر السيد بيدرسن شعره بالإحباط إزاء توقف الجهود المبذولة للتوصل إلى حل للنزاع يركز على سورية ويقوده السوريون من خلال عقد اجتماعات للجنة الدستورية في جنيف. ونشيد بمثابرتة وإبداعه في العمل على الجمع بين الأطراف على الرغم من العراقيل التي يضعها النظام السوري وروسيا. وينبغي لجميع أعضاء المجلس أن يدعموا جهوده بدعوة النظام السوري إلى الانخراط أخيراً في العملية السياسية بحسن نية.

بالانتقال إلى الحالة الإنسانية، فقد أبرزت الإحاطة التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بكل وضوح مرة أخرى التحديات المعقدة التي تواجهها وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى 16,7 مليون شخص في سورية، حيث يحتاج 10,8

ذلك المجتمع المدني نفسه أيضاً بدور رئيسي، نرحب به، في إنشاء المؤسسة المستقلة الجديدة المعنية بالأشخاص المفقودين ومقرها جنيف. وتشدد سويسرا على أن تعاون جميع الجهات الفاعلة مع هذه المؤسسة الإنسانية سيكون حاسماً في منح أقارب المحتجزين والمفقودين الحق في معرفة مصيرهم في نهاية المطاف، بغض النظر عن انتماءاتهم، مما يمهّد الطريق نحو المصالحة والحل السياسي الدائم في سورية.

وفي مواجهة ارتكاب الجرائم الفظيعة منذ عام 2011، فإن مكافحة الإفلات من العقاب، التي تيسرها على وجه الخصوص الآلية الدولية المحايدة المستقلة، شرط لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم.

أنتقل الآن إلى الجزء الإنساني من بياني.

إن استئناف العملية السياسية هو أيضاً شرط أساسي لعكس اتجاه دوامة التدهور الإنساني والاقتصادي في سورية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية ضمان عدم نسيان النزاع والوضع الإنساني في سورية.

يحتاج عدد غير مسبوق قدره 16,7 مليون شخص في سورية إلى مساعدات إنسانية. ويواجه البلد أزمة طويلة الأمد ومتعددة الأبعاد، تتضافر فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية مع تلك المرتبطة بالنزاع لتؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب. ومن بين مليوني نازح لا يزالون يعيشون في المخيمات في شمال غرب سورية فإن ثمانين في المائة منهم هم من النساء والأطفال.

ولا يزال وصول النساء والفتيات إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساعدات الغذائية، بطريقة آمنة ومستدامة، محدوداً في كثير من الأحيان، كما كشفت الاستجابة للزلزال الذي وقع في شباط/فبراير 2023. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مخاطر وحالات سوء المعاملة والعنف والاستغلال ضد النساء والفتيات مرتفعة بشكل خاص في سورية، في حين أن عدد أماكن اللجوء - بما في ذلك المساحات الآمنة للنساء والفتيات - غير كافٍ. وفي ذلك السياق، من الضروري مواصلة دعم المشاركين في أنشطة الحماية.

ويجب أن تستمر المساعدات الإنسانية في اعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية من أجل تخفيف معاناة السكان المدنيين والحفاظ

وتتطلب محنته الأليمة بشكل متزايد استجابة قوية من المجتمع الدولي. ويجب أن نجدد التزامنا بتوفير التمويل اللازم وإبداء الإرادة السياسية والعمل الجماعي لمساعدة السوريين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومدير شعبة التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راجاسينغهام والسيدة هايفورد على إحاطاتهم.

لم يتسن تحسن الحالة في سورية منذ عدة سنوات حتى الآن. وكما نعلم جميعاً، فإن زملائنا الغربيين لديهم روايتهم الخبيثة بشأن أسباب ذلك. ولعدم قدرتهم على القبول بأن الدولة السورية خرجت منتصرة من المعركة مع الإرهابيين الممولين من الغرب، فإنهم يبذلون كل ما في وسعهم لمنع سورية من الوقوف على قدميها بشكل كامل من جديد. ويستمر الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي في شمال البلد وجنوبه، بما في ذلك احتلال الولايات المتحدة للجانب الشرقي من نهر الفرات والمنطقة المحيطة بالتنف. وهم يبذلون قصارى جهدهم لضمان عدم وجود عدالة في ذلك الجيب من إدلب، حيث تتمتع ميليشيات هيئة تحرير الشام، المعترف بها دولياً باعتبارها جماعة إرهابية، بموطئ قدم راسخ وتشعر بأن الأمور قد استتبت لها.

غير أننا نشهد في عواصم الغرب لا مبالاة تامة بمصير السوريين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية في سورية. ويحتاج أكثر من 16,7 مليون شخص إلى المساعدة، وهو رقم قياسي منذ بداية الأزمة. وتضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ثلاث مرات في السنوات الثلاث الماضية. وتستمر أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية في الارتفاع. وهناك نقص حاد في الأدوية رغم أن صناعة الأدوية في سورية، كما أتذكر، كانت مزدهرة في الماضي.

ووسط لامبالاة الجهات المانحة الغربية، لا تزال الاستجابة الإنسانية الدولية ضئيلة. ففي هذا العام، لم تُمول خطة الأمم المتحدة للاستجابة إلا بنسبة 0,2 في المائة، ويعني ذلك أنه لم يتسن تعبئة سوى 8 ملايين دولار من أصل 4 بلايين دولار مطلوبة. والنتيجة هي

ملايين من أفراد أضعف الفئات إلى مساعدة فورية منقذة للحياة. وتؤكد هذه الأرقام المذهلة مرة أخرى ما يقوله العاملون في مجال المساعدة الإنسانية والشعب السوري منذ سنوات، وهو أن المساعدات لا تصل بالقدر الكافي إلى من يحتاجون إليها. وينتهي في غضون أسابيع قليلة الترتيب المبرم مع النظام السوري ومدته 90 يوماً بشأن السماح للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلامة والراعي. ويوفر هذان المعبران قدرة مهمة ويسمحان بإيصال المساعدات بشكل أسرع وأكثر كفاءة إلى المجتمعات المحتاجة، إضافة إلى معبر باب الهوى ذي الأهمية الحيوية. وينتهي الترتيب الخاص بذلك المعبر ومدته ستة أشهر في تموز/يوليه. وقد أوضحنا أن تمديد هذه الترتيبات في اللحظة الأخيرة، لفترات إضافية لا تتجاوز بضعة أشهر، ليس هو السبيل للتعامل مع الحجم الهائل للاحتياجات الإنسانية واستمرارها في سورية. وندعو مرة أخرى إلى ضمان إمكانية الوصول ما دامت الاحتياجات قائمة.

وفيما يتعلق بالاعتقالات والأشخاص المفقودين، نرحب بالتمويل الذي تلقته مؤخراً المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لبقية هذا العام، مما سيساعدها على الاضطلاع بمهامها. ومن الأهمية بمكان ضمان أن يكون لديها ما يكفي من الموظفين والموارد لبدء تقديم الدعم للعائلات التي تستحق منذ فترة طويلة إجابات بشأن مصير أحبائهم المفقودين. فذلك واجب إنساني وعنصر ضروري في بناء سلام مستدام في سورية.

أخيراً، أود أن أكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء سماح النظام السوري لجماعات ميليشيات موالية لإيران بالعمل على أراضيها بينما تواصل إيران تزويد تلك الميليشيات بمنظومات أسلحة متطورة وبالمعلومات الاستخباراتية والمساعدة المالية والتدريب. ولا يسعى وكلاء إيران وشركاؤها من المقاتلين إلا إلى تنفيذ مخططاتهم لزراعة الاستقرار ومن الواضح أن الشعب السوري مستاء بشكل متزايد من وجودهم. ولمنع مزيد من التصعيد في سورية والبلدان المجاورة لها، ستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائها الدبلوماسيين لحل جميع التوترات في المنطقة. فالشعب السوري يعاني منذ فترة طويلة جدا

ما يسمى بالنظام القائم على القواعد، ولكن من المؤكد أنها لا تتوافق مع القانون الدولي.

ونطالب منذ وقت طويل بنشر تقرير الأمم المتحدة الخاص عن الأثر المدمر للجزءات على عمل الوكالات المتخصصة. وفي ظل الظروف الحالية، فإن هذا أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى. ونود مرة أخرى أن نوجه انتباه المنسق المقيم في سورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حيث إن المكتب عنصر رئيسي في فريق الأمم المتحدة القطري في سورية، إلى التأخر غير المقبول في نشر التقرير الذي وعدنا بنشره منذ أكثر من عام، وربما قبل ذلك. واليوم نود أن نسمع من الأمانة العامة وأن نحصل على موعد نهائي واضح لنشره.

إن انخفاض مستوى تمويل المانحين، مقترنا باستمرار ضغط الجزاءات ونهب موارد سورية الطبيعية، لم يمنع زملاءنا الغربيين من التظاهر بأنهم فاعلو خير وعقد مننديات إنسانية زائفة لا تسهم بتاتا في تحسين الحالة في سورية أو في محيطها. وهدفهم الرئيسي هو إظهار ازدراءهم للسلطات السورية وتعبئة الموارد لاحتواء تدفق اللاجئين ومنعهم من التدفق إلى أوروبا مرة أخرى. هذا كل ما في الأمر.

وينبغي لمجلس الأمن، بالإضافة إلى التركيز على الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي في شمال سورية، أن يركز أيضا على مشكلة أخرى - وهي الهجمات الإسرائيلية المنتظمة بالصواريخ والقنابل على مواقع مختلفة في سورية، وهي خطيرة جدا وتحدث على خلفية العملية العسكرية التي تنفذها القدس الغربية في قطاع غزة والتي لم يسبق لها مثيل من حيث حجم الخسائر البشرية. ووقع أفضع حادث من هذا القبيل عندما شنت القوات المسلحة الإسرائيلية في 1 نيسان/ أبريل غارة جوية على مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، ما أسفر عن مقتل وجرح موظفيها وتدمير المنشأة الدبلوماسية بالكامل، مما دفع العالم إلى حافة تصعيد خطير للنزاع الإقليمي. وندين بأشد العبارات ذلك الهجوم. ونعتقد أن أي هجوم على المنشآت الدبلوماسية والقنصلية غير مقبول بالمرّة. فحرمة هذه المنشآت مكفولة بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963. ومن المخيب للأمل بشدة أن الولايات المتحدة وحلفاءها

أنه لا توجد مشاريع جديدة للتعافي المبكر والتي يعتمد عليها مستقبل البلد إلى حد كبير، كما أنه يجري تقليص الأنشطة القائمة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أن برنامج الأغذية العالمي كان يطعم 3 ملايين من السوريين المحتاجين كل شهر، ولكنه اضطر لخفض هذا العدد الآن إلى مليون شخص فقط. وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها دمشق لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، بسبل منها الإذن باستخدام ثلاث نقاط تفتيش لا تسيطر عليها الحكومة في شمال البلد، يسير الوضع من سيئ إلى أسوأ. والواقع أن معبر الراعي لا يؤدي وظيفته فعليا. ولا يتم إيصال مساعدات عبر خطوط التماس وبات جهود الأمم المتحدة الرامية إلى استئنافه بالفشل. وتزعم جميع المنظمات الإنسانية الزائفة في الغرب أن من الطبيعي أن يكون إرهابيو هيئة تحرير الشام هم الذين يقررون المساعدة التي سيسمحون بإيصالها إلى اللاجئين في إدلب. وغني عن القول إن هدفهم هو إثراء أنفسهم.

ولا يزال أحد العوامل الرئيسية التي تقوض الأنشطة الإنسانية في سورية هو الضغط الخانق للجزاءات التي تفرضها الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. ولا تقتصر آثار التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية واللاإنسانية على الجبهة الاقتصادية، بل لها أيضا أثر اجتماعي واقتصادي أوسع نطاقا بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، تؤثر الجزاءات تأثيراً مدمراً في قدرة سورية على مكافحة الإرهاب. ويجب عدم تجاهل ذلك. لكن زملاءنا الأمريكيين لا يهتمون بهذا الأثر على الإطلاق. والأدهى من ذلك أن كونغرس الولايات المتحدة ينظر حاليا في مشروع قانون جديد للجزاءات، وهو القانون المسمى على نحو ملائم "قانون مناهضة التطبيع مع نظام الأسد". ومن المفترض أن يحل هذا القانون، الذي يغطي الفترة حتى نهاية عام 2032، محل قانون قيصر، الذي ينتهي هذا العام. ويدعو مشروع القانون إلى استخدام آلية جزاءات ثانوية لمراقبة الكيانات العاملة في سورية ومعاقبها، بما في ذلك الكيانات التابعة للأمم المتحدة. وهذا مثال سافر للضغط على الجهات الفاعلة الدولية التي تحاول تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأساسية المؤاتية للتنمية الطويلة الأجل في سورية التي طالبت معاناتها. ولعل هذه اللصوصية تتماشى جيدا مع

وينطبق ذلك أيضا على اختيار مكان لاستئناف المنصة الوحيدة للحوار المباشر بين السوريين، وهي اللجنة الدستورية. وأي محاولات لفرض صيغ وأطر غير مدروسة على السوريين دون موافقتهم تأتي بنتائج عكسية ولن تؤدي بنا إلا إلى طريق مسدود. ونعتقد أن المبعوث الخاص يجب أن يواصل البحث عن مكان آخر يكون مقبولا لدى الوفود لعقد الاجتماعات المقبلة للجنة الدستورية، بدلا من سويسرا، التي فقدت مركزها المحايد عندما انضمت إلى الجزاءات الانفرادية المفروض على سورية وروسيا. وسيتسق ذلك مع الولاية المباشرة المنصوص عليها في القرار 2254 (2015) - لدعم تشجيع عملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها. ونأمل أن يكون لدى السيد بيدرسن بعض الأخبار الجيدة لنا.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان اليوم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن زائداً واحد (مجموعة 1+3)، وهم سيراليون وغيانا وموزامبيق وبلدي، الجزائر. نعرب عن امتناننا للسيد غير بيدرسن والسيد راميش راجاسينغهام والسيدة هيلين هايفورد على إحاطاتهم.

لا تزال الحالة في سورية تشكل مصدر قلق بالغ لمجموعة 1+3. ونأسف بشدة لأن الحالة لا تزال تتصاعد مع الإبلاغ عن عدة حوادث في الأسابيع القليلة الماضية، ولا سيما في الشمال. ونعتقد أن الحالة يمكن أن تزداد تدهورا ما لم تبدل الأطراف ذات الصلة والمجتمع الدولي جهودا متضافرة.

إن استئناف الأعمال العدائية لن يؤدي إلا إلى إدامة انعدام الأمن وإغراق سورية في العنف مرة أخرى. ويجب تجنب حدوث ذلك بأي ثمن لأنه سيقوض بشدة المكاسب التي تحققت بالفعل. كما نعرب مجموعة 1+3 عن قلقها إزاء الانتهاكات التي تتعرض لها سيادة سورية وتدين هذه الانتهاكات التي تقوض أيضا السلام والأمن الإقليميين. وندعو إلى الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامة أراضيها. كما تدعو مجموعة 1+3 جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب اندلاع نزاع إقليمي.

لم يجدوا الشجاعة لإدانة تلك الجريمة. وعلى ما يبدو، فإن إدانة كهذه لا تتماشى مع "النظام القائم على القواعد" سيئ السمعة الذي تروج له واشنطن.

وفي الوقت نفسه، من المقلق أن ذلك الهجوم لم يمكن بأي حال من الأحوال الهجوم الأول الذي تشنه إسرائيل على مدينة دمشق المكتظة بالسكان، الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا بوقوع إصابات بين المدنيين. فمنذ بداية التصعيد في منطقة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تضاعف عدد الهجمات الإسرائيلية على البنية التحتية المدنية السورية. وخلال الشهور القليلة الماضية وحدها، لم تكتف الطائرات الإسرائيلية بمهاجمة المطار الدولي في العاصمة السورية، بل هاجمت أيضا مطار حلب. وتلك هي نقاط الدخول الرئيسية للمساعدة الإنسانية إلى الجمهورية العربية السورية. كما ضربوا مناطق في دير الزور والبوكمال، حيث يواصل الجيش السوري كفاحه الدؤوب ضد المقاتلين الإرهابيين، وهم نفس المقاتلين الذين يراهم ويحميهم زملاؤنا الأمريكيون، على عكس تصريحاتهم، تماما كما يرون أعمال القدس الغربية غير القانونية.

إننا نطالب السلطات الإسرائيلية بالامتناع عن القيام بأعمال عسكرية شائنة على أراضي سورية والدول المجاورة لها، والتي ينشأ عنها مخاطر وعواقب بالغة الخطورة بالنسبة للمنطقة بأسرها التي تزعزع استقرارها بالفعل جراء إراقة الدماء في قطاع غزة وخارجه منذ أكثر من ستة أشهر حتى الآن.

ما فتئت روسيا تصر باستمرار ودائما على أنه لا بديل عن تشجيع عملية تسوية سورية بدعم من الأمم المتحدة وفي امتثال صارم للقرار 2254 (2015). وفي الوقت نفسه، نفهم أن تصرفات الولايات المتحدة وحلفائها التي ذكرتها تخلق سيقا غير موات بالمرّة للمصالحة السورية الداخلية. ولذلك، فإننا مقتنعون بأن طرائق الوساطة الدولية ينبغي أن تستند إلى احترام مبادئ سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدةها وسلامتها الإقليمية. ويجب على السوريين أنفسهم، دون ضغوط أجنبية، التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل العالقة بخصوص الحكم المستقبلي لبلدهم.

القائمة، بما في ذلك الآلية العابرة لخطوط التماس، بغية الوصول إلى المحتاجين في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وفي حين ننوه بالمساهمات السخية للمانحين للاستجابة الإنسانية في سورية، تود مجموعة A3+ التأكيد على أن النشاط الإنساني وحده لن يكون كافياً لتخفيف معاناة الشعب السوري. مع وجود ما يقرب من 17 مليون شخص محتاج، أكثر من نصفهم من النساء، لا يمكن لسورية الاعتماد فقط على المساعدات الإنسانية، ولكن يجب أن تستفيد أيضاً من توفير الخدمات الضرورية الأخرى لتعزيز التعافي الاقتصادي.

إن الاقتصاد السوري اليوم، بعد 13 عاماً من الأزمة الشديدة وتأثير العقوبات الأحادية الجانب، يجاهد للعودة إلى المسار الصحيح وتلبية احتياجات سكانه. وتعتقد مجموعة A3+ أنه بالإضافة إلى الدعم الإنساني المقدم إلى سورية، يجب على المجتمع الدولي أيضاً الانخراط مع الأمم المتحدة والحكومة السورية في الاستثمار في مشاريع التعافي المبكر ودعم استئناف النشاط الاقتصادي في المناطق المتضررة. من شأن هذا الاستثمار أن يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بطريقة مستدامة، وتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين السوريين في الخارج والنازحين داخليا، والحد من اعتماد السكان السوريين على الدعم الخارجي.

وأخيراً، لا يمكن أن يكون هناك سلام قوي بدون تنمية، وليس هناك أي أفق للتنمية بدون سلام. وتدعو مجموعة A3+ السوريين إلى تجاوز خلافاتهم والانخراط في عملية سياسية بناءة يقودها ويملكها السوريون، بدعم من المجتمع الدولي، تضمن وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

السيد غينغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والمدير راجاسينغام على إحاطتنيهما. لقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة هيلين هايفورد.

ما فتئت الصين مؤيدا قويا لحل سياسي للقضية السورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز عملية سياسية يقودها ويملك زمامها

ونعرب عن إيماننا الراسخ بأن حل الأزمة السورية سياسي. كما يجب أن يكون حلاً يضمن سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وفقاً للقرار 2254 (2015)، ويجب أن يستند إلى عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية. ولذلك، ندعو إلى الاستئناف المبكر لاجتماعات اللجنة الدستورية وناشد الأطراف دعم جهود المبعوث الخاص لتنفيذ تدابير بناء الثقة.

وتدعو مجموعة 1+3 المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الرئيسيين إلى الاضطلاع بدور بناء بقدر أكبر في سورية ومساعدة شعبها بقوة متجددة لتحقيق السلام والازدهار المستدامين. وبينما ننخرط في مفاوضات حول صياغة "إعلان بشأن الأجيال القادمة"، من المهم أن نراعي أن القرارات التي نتخذها اليوم ستشكل الأجيال القادمة في سورية.

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعاني الأطفال في سورية من أسوأ آثار حالة طوارئ معقدة لا مثيل لها، حيث يحتاج 6,3 مليون طفل إلى خدمات الحماية. وهناك الآن مليون طفل سوري آخر عرضة لخطر الانقطاع عن الدراسة. ومن المرجح أن يكون أكثر من نصف مليون غير ملحقين، ويحتاج أكثر من نصف مليون آخرين إلى علاج عاجل منقذ للحياة لسوء التغذية الحاد. هل سنتخلى عنهم؟

ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءاً، حيث تتعرض مئات المرافق والأفرقة الطبية المتنقلة حالياً لخطر الإغلاق الفوري بسبب نقص التمويل، مما يعرض 14,9 مليون شخص لخطر انقطاع الحصول على الخدمات الصحية والتغذوية. سيكون لهذا الوضع الكارثي تداعيات لأجيال. يجب أن نتصرف بسرعة وعلى وجه الاستعجال بغية تجنب وقوع كارثة إنسانية أكبر.

وفي هذا الصدد، تؤكد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحد (A3+) على أهمية الآلية العابرة للحدود في إيصال المساعدات الإنسانية إلى السوريين. وتنطلق إلى قيام الحكومة على وجه السرعة بتجديد معبري باب السلامة والراعي الحدوديين. ونشدد أيضاً على ضرورة الاستفادة بشكل كامل من جميع الآليات

شهد الصراع المستمر منذ 13 عاما في سورية، وهو بالفعل أحد أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، مؤخرا زيادة كبيرة في العنف والأعمال العدائية. ويعتمد أكثر من 16 مليون شخص على المساعدات الإنسانية كشرىان حياة. ويعيش ملايين الأطفال أوضاعا عصبية ولا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة.

وبالإضافة إلى هذا الكابوس الإنساني المستمر، يتفشى الفساد وسوء الإدارة، ومئات الآلاف من الأشخاص مفقودون، ومن المأساوي أن العديد من الأشخاص أصبحوا الآن متورطين في الإرهاب والأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، من أجل البقاء على قيد الحياة.

ومستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في سورية عند أدنى مستوياته، على الرغم من الاحتياجات الهائلة للخطة البالغة 4 بلايين دولار لعام 2024. بصراحة، بدأ المجتمع الدولي يشعر بالإجهد من المساعدات في مواجهة الأزمة السورية التي طال أمدها من دون حل سياسي في الأفق.

يجب على أولئك الذين يرغبون في استمرار الوضع الراهن أن يدركوا أنه ليس في مصلحة مستقبل يسوده السلام والاستقرار في سورية. وقد دعت اليابان مخلصا الحكومة السورية إلى المضي قدما أولا في العملية السياسية وفقا للقرار 2254 (2015)؛ وثانيا، في تهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين؛ وثالثا، في التعاون الكامل مع المجتمع الدولي. وقدمت اليابان، من جانبها، أنواعا مختلفة من المساعدات في مجالي التعافي المبكر والقدرة على الصمود بخصائص متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل، بما في ذلك الدعم المستمر لإعادة تأهيل المستشفيات والمدارس والبنية التحتية الأساسية لمساعدة السوريين على أن يصبحوا أكثر اعتمادا على ذاتهم. ونحث جميع الدول الأعضاء ليس فقط على التحدث عن الحاجة الماسة للمساعدات في سورية، بل على الالتزام بالتعهدات الفعلية. وستكون رؤية الحكومة السورية وهي تتخذ خطوات إيجابية، في ذلك السياق، بما في ذلك في العملية السياسية، أمرا حاسما لحث المجتمع الدولي على زيادة تعزيز دعمه

السوريون. ونرحب بالتواصل المكثف للمبعوث الخاص بيدرسن مع جميع الأطراف، وفقا للقرار 2254 (2015). ونتطلع إلى جامعة الدول العربية والبلدان المعنية في المنطقة لتعزيز الاتصال والتعاون مع الحكومة السورية والاضطلاع بدور بناء في تشجيع التوصل إلى حل سياسي. ونؤيد بقوة الحكومة السورية في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب. ندعو المجتمع الدولي إلى احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ونبذ المعايير المزدوجة ومكافحة جميع أشكال الإرهاب في سورية من دون أي تسامح مطلقا.

لقد واصلت إسرائيل غاراتها الجوية على الأراضي السورية. وترى الصين أن ذلك مدعاة للقلق البالغ، لأن هذه الأعمال تشكل انتهاكا خطيرا لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية وستدفع الحالة الإقليمية أكثر إلى شفا الخروج عن نطاق السيطرة. إن الآثار غير المباشرة للصراع الحالي في غزة مستمرة بينما نتكلم الآن. يجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي قد تفاقم التوترات. وينبغي للقوى الكبرى خارج المنطقة أن تضطلع بدور بناء في تعزيز تهدئة الحالة الإقليمية.

الوضع الإنساني الحالي في سورية مزري. على المجتمع الدولي زيادة التزامه بتقديم المساعدة لسورية وضمان حصول مشاريع التعافي المبكر في جميع أنحاء سورية على دعم تمويلي كاف وغير مخصص. لقد توقفت عمليات الإغاثة الإنسانية عبر خطوط التماس لنحو ستة أشهر. يجب على الأطراف التي تسيطر فعليا على شمال غرب سورية إظهار حسن النية والعمل على تسهيل تحقيق تقدم إيجابي في عمليات الإغاثة عبر خطوط التماس. لطالما أعاققت العقوبات الأحادية ونهب الموارد جهود سورية نحو الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتحسين رفاه الناس. ونحث البلدان المعنية على الوقف الفوري لأعمالها الانفرادية غير القانونية. يجب على القوات الأجنبية أن توضع حدا فوريا لوجودها العسكري غير القانوني في سورية.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن، والسيد راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة هايفورد على إحاطاتهم القيمة.

المدني النسائية السورية والمدافعات عن حقوق الإنسان، فضلا عن مشاركة المرأة في العملية السياسية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى أثر النزاع غير المتناسب على المرأة، بما في ذلك التحدي المتمثل في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويتيح برنامج المملكة المتحدة لبناء القدرة على الصمود المحلي في سورية الذي تبلغ مدته خمس سنوات وتبلغ تكلفته 67 مليون دولار تنفيذ ثلاثة برامج رائدة تدعم المرأة في سوق العمل وتعالج العنف الجنساني.

ثالثا، نزل ثابتين في دعنا للبلدان المضيفة في إدارة مجتمعات اللاجئين وضمان حماية حقوق اللاجئين. فأعمال نظام الأسد تمنع هؤلاء اللاجئين من العودة إلى ديارهم. وكما ذكر مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن سورية ليست بعد بيئة تسمح بعودة آمنة وكرامة وطوعية للاجئين.

وأخيرا، في لحظة هشة في المنطقة، نحث النظام على ضمان ألا تسهم سورية في زيادة عدم الاستقرار الإقليمي، وبدلا من ذلك تعيد تركيز جهودها على المشاركة الهادفة نحو تسوية سياسية يمكن أن تضمن الاستقرار الطويل الأجل الذي يستحقه السوريون، تمشيا مع القرار 2254 (2015). ونحث جميع أعضاء اللجنة الدستورية على الاتفاق على مكان وعقد الاجتماع التاسع للجنة في أقرب وقت ممكن لدفع ذلك الجهد قدما.

السيد سانغين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضا أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والمدير راجاسينغهام والسيدة هايغورد على إحاطاتهم اليوم. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليثني على المبعوث الخاص على جهوده الدؤوبة ويؤكد مجددا دعمه لعمله لتمكين سورية من بدء فصل جديد.

وقد شهدنا، في 1 نيسان/أبريل وبعد اجتماعنا السابق بشأن هذا الموضوع في آذار/مارس (انظر S/PV.9583)، تورطا جديدا من جانب سورية في النزاع في المنطقة الأوسع. واستمرت الهجمات اللاحقة في توريط سورية في العديد من الجوانب، حتى لو لم تحدث مباشرة على الأراضي السورية. وهذا يوضح بجلاء كيف يمكن جر

لسورية. وسيعتبر النهوض بعمل اللجنة الدستورية بادرة هامة، فينبغي إعادة انعقادها من دون مزيد من التأخير.

إننا نعتقد أن المشكلة الأساسية في هذه الأزمة المستمرة هي انعدام الثقة بين الحكومة السورية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل دعم نهج خطوة مقابل خطوة الذي يتبعه المبعوث الخاص كتدبير لبناء الثقة. والمشاركة المباشرة والحوار بين الأطراف المعنية ضروريان أيضا. وعلى الرغم من أن النتائج قد لا تتحقق بين عشية وضحاها، ينبغي لنا أن نتصرف قبل أن تؤدي الأزمة إلى انفجار لا رجعة فيه.

وأخيرا، سنتظل الجهود الدبلوماسية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال فريق الاتصال العربي، حاسمة أيضا، وتواصل اليابان العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والبلدان العربية. والنهوض بالعملية السياسية على أساس القرار 2254 (2015) هو السبيل الوحيد لضمان حل مستدام للأزمة السورية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر أنا أيضا المبعوث الخاص للأمم المتحدة ببيدرسن، ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راجاسينغهام، والسيدة هايغورد على إحاطاتهم اليوم. وأود اليوم أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، مع وجود رقم قياسي يبلغ 16.7 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، فإن الوصول الفعال والمستدام يمثل أولوية. وتشكل المساعدات العابرة للحدود شريان حياة لأكثر من 4 ملايين من هؤلاء الناس. لذلك نكرر دعوتنا إلى نظام الأسد لتمديد موافقته على وصول المساعدات عبر الحدود إلى باب السلام وباب الراعي وباب الهوى، من دون شروط أو حدود زمنية تعسفية وما دامت الاحتياجات الإنسانية تتطلب ذلك. إن إيصال المساعدة عبر خطوط التماس مهمة، ولكنها لا يمكن أن تضاهي حجم العملية عبر الحدود.

ثانيا، للنساء والفتيات دور حاسم يضطلعن به في مستقبل سورية. ومن المهم إبقاء ذلك في مقدمة ومحور نهج مجلس الأمن لتحقيق السلام والاستقرار في سورية. ويشمل ذلك دعم جهود منظمات المجتمع

سورية وخارجها على حد سواء، أن يفكروا في المستقبل في جهودهم للتوصل إلى حل سياسي والمضي قدماً في وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني بما يتماشى مع القرار 2254 (2015) واتباع نهج شامل. والمضي قدماً في مناقشتنا حول اللجنة الدستورية المعلقة مثال للمستقبل.

وإهمال المسائل الداخلية العالقة في سورية ليس في مصلحة أحد. إن القيام بذلك يمكن أن يخاطر بنشوب نزاع أكبر بكثير في سورية قد يعيدنا إلى النزاع الشامل والملاذات الإرهابية التي كانت موجودة قبل عقود. ونحن مدينون للشعب السوري الذي طالبت معاناته بتكثيف جهودنا لدعم الحل السياسي والسلام والأمن المستدامين للجميع.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني للمعلومات القيمة التي قدمها المبعوث الخاص بيدرسن، ومدير التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راميش راجاسينغهام، والسيدة هيلين هايفورد، ممثلة المجتمع المدني.

تتفق إكوادور مع المبعوث الخاص بيدرسن في قلقه إزاء عواقب تصاعد العنف في الأشهر الأخيرة وتدعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واستئناف قنوات المفاوضات السياسية. إن السبيل الوحيد الممكن للمضي قدماً في سورية هو إحياء حوار سياسي تعددي، وبناء الثقة، والعمل بطريقة متضافرة لمواجهة تفاقم النزاع وآثاره المزعزعة لاستقرار على السلام والأمن في المنطقة.

وتمشياً مع الولاية المنصوص عليها في القرار 2254 (2015)، أشجع المبعوث الخاص بيدرسن على مواصلة جهوده لاستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية، واستراتيجية التفاوض القائمة على خطوة مقابل أخرى وغيرها من الآليات المصممة لتحقيق حل سياسي دائم للأزمة في سورية. وأكد من جديد على الحاجة إلى تعزيز نهج ملتزم وتعاوني لمواجهة الإرهاب والتطرف العنيف وإزالة التهديدات التي يشكلونها على السكان المدنيين.

لا يزال النزاع يؤثر على حياة السكان السوريين وسلامتهم البدنية والعقلية، وهم الذين يواجهون أيضاً آثار الفيضانات. يتزايد

سورية إلى نزاع أوسع في المنطقة. بيد أنني أود أن أشير أيضاً إلى أنه لا تزال لدى سورية ديناميات نزاع فريدة خاصة بها داخل أراضيها، وبالتالي يمكن فهم الديناميات الشاملة في سورية بطريقتين. ففي حين أنها يمكن أن تتأثر أولاً وقبل كل شيء بالتداعيات الخارجية، ينبغي لنا أن نركز أيضاً على حقيقة أن المسألة السورية لا تزال لها دوافعها الداخلية وعناصر نزاعها الخاصة بها، والتي طغت عليها نسبياً الكوارث الأخرى المستمرة في المنطقة.

وكما أكد المبعوث الخاص، هناك اشتباكات تدور رحاها في شمال غرب سورية وشمالها الشرقي وجنوبها. كما واصل تنظيم داعش هجماته الإرهابية عبر الصحراء السورية والشمال الشرقي. والنزاع المستمر، بكل عوامله الداخلية والخارجية المتقلبة، يعني أن أي صدام محتمل أو أي حدث بسوء تقدير يمكن أن يدفع الحالة في سورية نفسها خارج سيطرة الكل. وبالمقابل سيضيف ذلك السيناريو المزيد من الوقود إلى الحرائق القائمة في المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن انعدام الأمن الناجم عن النزاعات المسلحة والهجمات الإرهابية يؤدي حتماً إلى تدهور اقتصادي وإنساني مقابل، ما يجعل أضعف الفئات، مثل النساء والأطفال، أكثر ضعفاً. وقد استمر التمويل الإنساني لسورية في الانخفاض، في حين تدفع الفيضانات وموجات الحر المجتمعات الهشة أصلاً إلى حافة الهاوية. ولذلك من الأهمية بمكان أن نزيد مستوى جهودنا المشتركة لتعزيز التمويل وتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية في سورية. ويردد وفد بلدي أصوات أعضاء مجلس الأمن الآخرين في قولهم إنه ينبغي توسيع نطاق الوصول عبر الحدود في باب السلام وباب الراعي، وينبغي مضاعفة جهودنا لتوسيع عمليات التسليم عبر خطوط التماس في سورية.

كما إن التدهور في الحالة الاقتصادية وفي الضغوط الاجتماعية أصبح حاداً بشكل متزايد، كما ذكر المبعوث الخاص في إحاطته. وذلك يتطلب المزيد من التمويل والموارد أيضاً. إنها حلقة مفرغة، ويجب أن نجد مخرجاً منها. وينبغي أن تبدأ مساعيها لتجاوز تلك الحلقة المفرغة بال مسار السياسي في سورية. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، داخل

إلى حلّ سياسي للنزاع السوري. ونأمل أيضاً أن تحقق الاجتماعات المقبلة لمجموعة الاتصال العربية ومؤتمر قمة جامعة الدول العربية، الذي سيعقد في الشهر المقبل، زخماً جديداً لتحقيق تلك الغاية.

ونظراً لاستمرار سير الأعمال العدائية وانعدام الأمن وعدم الاستقرار، فإننا نشدد على حقيقة أن شروط العودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين السوريين لم تتحقق بعد. ونشيد بالبلدان المجاورة لسورية لاستضافتها أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين لأكثر من عقد من الزمان. ويجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللاجئين والنازحين وفقاً للقرار 2254 (2015)، ونحث سورية على القيام بدورها.

في الوقت نفسه، نكرر الإعراب عن استيائنا إزاء النتائج التي توصل إليها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي أفاد بأن العديد من العائدين إلى سورية يتعرضون لانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء والعنف الجنسي والجنساني. هذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. ويجب احترام حقوق الإنسان للعائدين احتراماً كاملاً، ويجب مساءلة الجناة.

وعلى الرغم من الشواغل الإقليمية، يجب ألا ننسى محنة الشعب السوري. هناك اليوم ما يقرب من 17 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وعلى مدى السنوات الـ 13 الماضية، نزح الكثير من السوريين من ديارهم، وفاتهم التعليم، وعانوا من سوء التغذية، وماتوا بسبب أمراض يمكن الوقاية منها.

وبدلاً من رؤية بوادر تقدّم تبعث على الأمل، نعلم أن عدد المحتاجين في سورية لم يكن في أي وقت مضى أعلى مما هو الآن ومن المرجح أن يزداد أكثر. هناك حاجة إلى استجابة عاجلة عندما يتعلق الأمر بالحصول على الغذاء والمياه الصالحة للشرب والصحة والخدمات التغذوية والمدارس. بيد أن الظروف التي طال أمدها والمستمرة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن تستدعي أيضاً استراتيجية قابلة للتطبيق للإنعاش المبكر لتعزيز قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود.

عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، كما تتسع فجوة التمويل لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. وأكرر قلقنا بشأن النازحين، ولا سيما النساء والفتيات، وكذلك إزاء وضع اللاجئين السوريين في بلدان ثالثة.

ومن الأهمية بمكان أن تقدم الحكومة السورية إجابات دقيقة بشأن مصير أكثر من 100 000 مفقود وأن تتخذ خطوات للإفراج عن الأعداد غير المعروفة من المحتجزين تعسفاً الذين يتعرضون لمعاملة قاسية ولاإنسانية.

وتأمل إكوادور أن تسفر مداورات المجلس عن إجراءات تؤدي إلى حل سياسي للأزمة وأن تمهّد الطريق للسلام المستدام والانعاش الاجتماعي والاقتصادي والمصالحة الوطنية.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن، ومدير التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راميش راجاسينغهام، والسيدة هيلين هايفورد على إحاطاتهم.

ويساورنا شديد القلق إزاء التطورات الأخيرة، بما في ذلك التطورات المتعلقة بإسرائيل وإيران، وتساعد دوامة العنف في الشرق الأوسط التي تتسبب مرة أخرى في وقوع العديد من الإصابات بين المدنيين. يجب أن تتوقف دوامة العنف قبل أن تجرّ المنطقة بأسرها إلى مزيد من النزاع. ونردد دعوة الأمين العام إلى نزع فتيل الأزمة وتخفيف حدة التوترات والتخلي بأقصى درجات ضبط النفس. وبالنسبة لسورية، فإن الحالة الأمنية الإقليمية الراهنة لا تؤكد إلا على الضرورة الملحة للتوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق وفقاً للقرار 2254 (2015).

ونحثّ جميع الجهات الفاعلة على التصرف بحسن نية والمشاركة بشكل جوهري والتعاون مع المبعوث الخاص من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية التي يقودها السوريون ويمتلكون زمامها. إن الاتفاق على مكان إعادة انعقاد اللجنة الدستورية وإحراز تقدم في العملية القائمة على خطوة مقابل أخرى سيكون نقطة انطلاق جيدة.

يحظى المبعوث الخاص بيدرسن بدعمنا الكامل في قيادة تلك العملية، بالتنسيق مع بلدان المنطقة المهمة بالعمل من أجل التوصل

وفي سورية، السوريون هم أول ضحايا هذا التوتر المتزايد. ولا يزال نظام دمشق وحلفاؤه يصمون آذانهم عن مطالبات السوريين بمزيد من السلام والحرية والكرامة. يتطلب السلام العادل والدائم في سورية حلاً سياسياً يركز على تنفيذ القرار 2254 (2015). وتدعم فرنسا جهود السيد بيدرسن في ذلك الاتجاه. فلن يتم رفع العقوبات التي اعتمدها من دون عملية سياسية ذات مصداقية وتستوعب الجميع، ولن تتمكن من تمويل إعادة الإعمار.

وتشعر فرنسا بالقلق أيضاً إزاء عودة ظهور أنشطة داعش، فضلاً عن ازدهار الاتجار بالكبتاغون. وندعو نظام الرئيس الأسد إلى اتخاذ تدابير هامة لكبح الاتجار بالمخدرات. أما بالنسبة لمكافحة الإرهاب، فإن تصميمنا لا يتزعزع.

ما انفكت الحالة الإنسانية تزداد تديباً. ويعاني أكثر من 13 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. ولا تزال فرنسا والاتحاد الأوروبي ملتزمين بدعم السوريين. وسيعقد مؤتمر جديد في بروكسل في 27 أيار/مايو لتعبئة المانحين. يشهد عام 2024 رقماً قياسياً دراماتيكياً، حيث يحتاج 16,7 مليون شخص إلى المساعدات. ويجب ألا يكون وصول المساعدات الإنسانية مضموناً فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون هناك إمكانية التنبؤ به. وندعو إلى تجديد الأذن لاستخدام معبري باب السلامة والراعي وأيضاً باب الهوى دون تحديد مهلة زمنية. ومن المهم أن تتمكن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من الوصول إلى جميع السكان، بما في ذلك عبر الخطوط الأمامية. وغني عن القول إن القانون الدولي الإنساني ينطبق على الجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام والسيدة هايفورد على ملاحظاتهم أمام المجلس هذا الصباح.

يستمر الركود أو التدهور على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والحقوقية في ما يتعلق بالشأن السوري. وتستهدف الهجمات المتكررة والمميتة التي يشنها تنظيم داعش مرة أخرى المدنيين في جميع أنحاء سورية. ولا يزال الاستخدام المستمر

وقد دعا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الجهات الفاعلة الإنسانية مراراً وتكراراً إلى توفير التمويل الكافي للاستجابة لاحتياجات البلد. في هذا الصدد، سيستضيف الاتحاد الأوروبي مؤتمر بروكسل الثامن المعني بمستقبل سورية والمنطقة في 27 أيار/مايو. إن الهدف من المؤتمر هو لفت الانتباه الدولي إلى الحاجة إلى حل سياسي للنزاع وتوليد تعهدات بالدعم الإنساني لسورية ودعم اللاجئين السوريين في البلدان المضيفة لهم في المنطقة.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على دور العاملين في المجال الإنساني الذين يجب أن يكونوا قادرين على العمل في سلامة وأمن. ونذكر بأنه يجب على جميع الأطراف أن تسمح بمرور المعونة الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها وعبرها، وأن تيسر ذلك. ونشدد على أن العمليات الإنسانية يجب أن تكون أكثر قابلية للتنبؤ وأن جميع طرائق المعونة - بما في ذلك المعونة عبر الحدود والمعونة عبر خطوط التماس - تظل ضرورية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة.

أخيراً، نعرب عن شديد قلقنا إزاء استمرار الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد عانى الشعب السوري والمنطقة بما فيه الكفاية. وحن الوقت لوضع تطلعاتهم ومصالحهم وأحلامهم أولاً - ولهذا السبب فمن الأهمية بمكان أن يبعث المجلس برسالة واضحة مفادها أن التقدم على الجبهة السياسية ضروري للتحرك نحو وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الذي تمس الحاجة إليه لشعب سورية والمنطقة الأوسع.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيد راجاسينغهام والسيدة هايفورد على إحاطاتهم.

ونظراً لزيادة الأعمال العدائية في الشرق الأوسط منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإن مسؤوليتنا هي بذل كل ما في وسعنا لتخفيف حدة التوترات. يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تمارس ضبط النفس. وتواصل فرنسا العمل مع شركائها لمنع اندلاع حرب إقليمية.

ولكن، كما نعلم جميعاً، لا يمكن لأي تدابير إنسانية في نهاية المطاف أن تحل تلك المشكلات. فلم تُعالج بعد الأسباب الجذرية للنزاع المستمر منذ 14 عاماً في سورية. ولا تزال مالطة تشعر بخيبة أمل عميقة إزاء رفض دمشق مقترح سد الفجوات الذي تقدم به المبعوث الخاص من أجل إعادة عقد الهيئة المصغرة للجنة الدستورية في جنيف. ويمكن أن تسفر إعادة انعقاد اللجنة، إلى جانب المشاركة الحقيقية في مبادرة المبعوث الخاص التي تقوم على مبدأ خطوة مقابل خطوة، عن تقدم سياسي مجد، وهو ما يمكن بدوره أن يخفف كثيراً من حدة الأزمات السياسية والأمنية والإنسانية والحقوقية والاقتصادية في جميع أنحاء البلد.

لا توجد إمكانية لتسوية النزاع السوري بالوسائل العسكرية. ولا يمكن تحقيق التقدم المنشود إلا من خلال خطوات تتسق مع القرار 2254 (2015). ويكتسي إحراز تقدم في قضية المحتجزين تعسفاً أو النازحين قسراً أو المفقودين أهمية أكثر من أي وقت مضى. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء التقارير التي تقيّد باستمرار الاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي في أماكن الاحتجاز بمناطق مختلفة من سورية. وينبغي، بل ويجب، أن تنتهي هذه الممارسة الشنيعة. وفي هذا السياق، نرحب بأعمال التحقيق الضرورية التي تقوم بها الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ونتطلع إلى تفعيل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية.

لقد سمعت الأطراف العديدة في هذا النزاع مرة أخرى اليوم ما هو مطلوب لحماية الشعب السوري، أي إحراز تقدم سياسي بما يتماشى مع القرار 2254 (2015) ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والتعاون الحقيقي مع مكتب المبعوث الخاص بشأن مبادراته التي تقوم على مبدأ خطوة مقابل خطوة. ويمكن أن تُنشط هذه الإجراءات آفاق السلام وأن تنزع فتيل التوترات الإقليمية وتعيد الكرامة المتأصلة في الشعب السوري والمستقبل الآمن له.

للغارات الجوية والقصف الأرضي في المناطق المكتظة بالسكان يتسبب في قتل السوريين العاديين وتشويههم، بمن فيهم الأطفال. وردا على ذلك، ما فتئ العاملون في المجال الإنساني والمنظمات الإنسانية مثل منظمة مالتيترز إنترناشيونال يعملون على توفير قدر من الراحة والمواساة لأبناء الشعب السوري ويتضامنون معهم وتشدد مالطة بجميع جهودهم الرائعة. ولم ير أبناء الشعب السوري، وخاصة الفتيان والفتيات في حياتهم القصيرة، سوى قدر قليل من العدل أو السلام. وقد تأثرنا بالقصص التي سردها السيدة هايفورد هذا الصباح. فهي تجسد آلام وكرب الملايين من البشر الذين يشعرون بأن حكوماتهم والمجلس والعالم قد تخلوا عنهم تماماً. ويتضح ذلك في نقص الموارد اللازمة لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في سورية. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، يجري تقليص برامج خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

ففي الشهر الماضي، سمعنا عن تعليق برامج الإحالة التابعة لمنظمة الصحة العالمية في الشمال الغربي. ولا يقتصر تأثير هذا التعليق على مجال الرعاية الصحية، بل يمتد إلى برامج التغذية والتعليم في جميع أنحاء سورية. وبفضل العمل العظيم لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتنسيق مع دمشق وجميع أصحاب المصلحة الآخرين في هذا النزاع، فإن إمكانية الوصول اللازمة متاحة إلى حد كبير للعاملين في المجال الإنساني، ولكنهم لا يملكون الموارد اللازمة. وسيكون سد هذه الفجوة الإنسانية أمراً بالغ الأهمية لتزويد الشعب السوري بالدعم الذي يحتاجه ويستحقه، ولذلك نتطلع إلى عقد مؤتمر بروكسل في شهر أيار/مايو. وفي هذا السياق، يسرنا أن نرى استمرار الإذن باستخدام معابر باب الهوى وباب السلامة والراعي الحدودية. ويجب أن يظل ذلك الإذن قائماً طالما استمرت الاحتياجات. ونرى أيضاً أن إيصال المعونة عبر جميع الطرائق، بما في ذلك عبر خطوط التماس، أمر في غاية الأهمية من أجل الاستجابة الشاملة. ومن شأن برامج التعافي المبكر وسبل العيش والقدرة على الصمود توفير الدعم لسكان المجتمعات المحلية بينما ينتظرون السلام العادل والدائم الذي يستحقونه منذ فترة طويلة.

حتى إصدار المجلس لبيان صحفي يدين الهجوم الإسرائيلي الإرهابي على مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق. لقد أشار ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راجاسينغهام، قبل قليل في إحاطته إلى مقتل عامل إنساني في منطقة دير الزور، لكنه لم يشير إلى أن ذلك كان نتيجة قصف إسرائيلي على الأراضي السورية وأن مقتله جاء على غرار قتل سلطات الاحتلال لأكثر من 240 من الطواقم الإنسانية في غزة بدعم وتغطية وتسليح وتمويل من الإدارة الأمريكية.

تواصل الحكومة السورية سعيها لتعزيز وتطوير آليات عمل مؤسسات الدولة المختلفة. وقد شهدت الفترة الماضية عقد سلسلة من الحوارات رفيعة المستوى مع ممثلين عن مختلف شرائح المجتمع السوري والفعاليات السياسية والاقتصادية والثقافية والأهلية والشباب في تكريس لنهج الحوار والتشاركية. وصدر قبل أيام القانون رقم 19 الخاص بوزارة الإعلام والذي يتضمن جملة من الأحكام الرامية إلى تطوير العمل الإعلامي وضمان حريته وتعزيز الحق في التعبير عن الرأي. كما تجري التحضيرات لإنجاز الاستحقاقات الدستورية والوطنية بما يعزز دور مؤسسات الدولة ويصون سيادة وأمن واستقرار البلد.

بالتزامن، وعلى الرغم من التحديات القائمة، وتلك المستجدة جراء الاعتداءات الإسرائيلية وما ينجم عنها من توتر للأوضاع في المنطقة، تستمر الحكومة السورية في بذل قصارى جهدها للارتقاء بالوضع الإنساني والمعيشي وتوفير الخدمات الأساسية وتقديم التسهيلات اللازمة لعودة اللاجئين والمهجرين وغيرها من الخطوات التي لا تزال بعض الدول الغربية تتعمد تجاهلها أو التقليل من شأنها بدلا من الإقرار بأهميتها والمبادرة لدعمها.

إن جهود الحكومة السورية وشركائها، بمن فيهم الأمم المتحدة، تصطدم بالتحديات الناجمة عن الإرهاب والتواجد اللاشعري للقوات الأمريكية والتركية على أجزاء من الأراضي السورية ودورها المزعزع لاستقرار ونهبها وعملائها للثروات والموارد الوطنية، ناهيك عن التدابير الانفرادية القسرية التي تفرضها الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والتي تقاوم معاناة السوريين وتحرمهم من الخدمات الأساسية

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): يصادف اليوم الذكرى السنوية التاسعة والسبعين لانطلاق أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو الذي وضعت خلاله الدول المؤسسة للأمم المتحدة، ومنها بلدي سورية، ميثاق منظمة الأمم المتحدة وأنطت بموجبه بمجلس الأمن المسؤولة الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، أملا منها في أن يكون عملنا المشترك في هذا المجال سريعا وفعالاً.

وعلى خلاف إرادتنا المشتركة، حرقت الدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية مجلس الأمن عن ولايته وألزمته الصمت إزاء الانتهاكات التي ترتكبها هي أو حلفاؤها للقانون الدولي ولمبادئ ومقاصد الميثاق. ووظفت المجلس كمنصة لاستهداف عدد من الدول الأعضاء والتأليب ضدها والترويج لادعاءات لا أساس لها من الصحة، كما سمعنا مجددا اليوم من وفود الدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية.

لقد أثبت العدوان الإسرائيلي الهمجى المتواصل على الشعب الفلسطيني في غزة منذ ما يقارب السبعة أشهر، مرة أخرى، زيف مواقف تلك الدول ونفاقها فيما تدعيه من حرص على حقوق الإنسان واقفانها لأدنى المقومات التي تؤهلها للمساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين. لقد وقفت تلك الدول إلى جانب كيان الاحتلال الإسرائيلي ووفرت له الدعم السياسي والإعلامي والمالي وفتحت له مخازن أسلحتها، مما دفعه إلى التمادي في جرائمه بحق الشعب الفلسطيني ومواطني الدول الأخرى في المنطقة وفي سعيه لتصعيد الأوضاع في منطقتنا والزج بها في أتون حرب إقليمية مفتوحة.

لا بل إن الإدارة الأمريكية استخدمت حق النقض خمس مرات خلال أشهر معدودة لمنع مجلس الأمن من وقف الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي وللحيلولة دون منح دولة فلسطين حقها المشروع في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما عرقلت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها تحرك المجلس لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية وضمان عدم تكرارها، كما عرقلت

من الاحتلال الإسرائيلي والوجود الأجنبي اللاشعري وتطهيرها من التنظيمات والمليشيات الإرهابية وإعادة بناء ما دمره الإرهاب والنهوض بسورية نحو مستقبل أفضل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص، والسيد راميش راجاسينغهام، مدير شعبة التنسيق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما. ونشكر أيضا السيدة هيلين هايفورد على عرض رؤاها.

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مزرية. ويواجه السوريون تحديات اقتصادية جسيمة.

ووفقا لأحدث تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج 16,7 مليون شخص، أي ما يقرب من 70 في المائة من سكان سورية، إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

إن مستوى التمويل الحالي المرصود لمعالجة الأزمة الإنسانية السورية مثير للقلق. ويؤكد تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن توفير مبلغ إجمالي قدره 4,07 بلايين دولار أمر ضروري لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لسورية بشكل كامل. وذلك المبلغ مطلوب لتلبية الاحتياجات الفورية لـ 10,8 مليون فرد ضعيف من إجمالي 16,7 مليون شخص صُنّفوا وفقا للتقييمات باعتبارهم محتاجين.

ورغم أن تقديم المساعدة الفورية أمر بالغ الأهمية، لكنه ليس حلا مستداما على المدى البعيد. ويجب أن تركز الجهود على إعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية وتهيئة الظروف للعودة الآمنة للاجئين والنازحين داخليا والنهوض بالعملية السياسية.

للأسف، اختارت الولايات المتحدة وحلفاؤها غض الطرف عن الحالة الإنسانية في الميدان والاستمرار في تنفيذ خططهم السياسية في سورية. إنهم يستخدمون الجزاءات كوسيلة لتحقيق الأهداف التي فشلوا في تحقيقها من خلال القنوات العسكرية والدبلوماسية. كما يبذلون

وتزيد معدلات التضخم والفقر والبطالة وتعيق تمويل التنمية وتنفيذ مشاريع التعافي المبكر.

تؤكد سورية على ضرورة إنهاء الوجود الأجنبي اللاشعري على الأراضي السورية والرفع الفوري والكامل وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية، وتشدّد على ضرورة مراجعة هيكلية عمل الأمم المتحدة في سورية وحصر ولايتها وأنشطتها بمكاتب المنظمة في دمشق بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية وإنهاء الأوضاع الشاذة التي فرضتها ظروف استثنائية لم تعد قائمة، بما في ذلك من خلال إغلاق مكتب غازي عنتاب الذي يمثل عبئا ماليا وسياسيا على الأمم المتحدة.

إن بلدي، سورية، يجدد الإعراب عن موقفه إزاء ما يسمى بمؤتمر بروكسل لدعم مستقبل سورية والمنطقة، والذي يتم عقده دون التنسيق مع أو مشاركة الطرف الأساسي المعني، ألا وهو الحكومة السورية. ويؤكد أن هذا المؤتمر ليس إلا فعالية استعراضية تنظمها بعض الدول لحرف الأنظار عن الآثار الكارثية لتدابيرها القسرية الانفرادية وللإعلان عن تعهدات لا يتم الوفاء بمعظمها وتكرار مواقف تمييزية ومسيئة لا تتسجم ومبادئ العمل الإنساني.

تجدد الحكومة السورية التزامها بعملية سياسية بقيادة وملكية سورية دون أي تدخل خارجي وعلى نحو يضمن الاحترام التام لسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها، وهو المبدأ الأساسي الذي أكدت عليه جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتتطلع سورية لعقد الجولة التاسعة للجنة مناقشة الدستور. وتدعو المبعوث الخاص لمواصلة جهوده، وفقا للمقترح البناء الذي قدمه له الفريق الوطني.

ختاما، لقد أحيى السوريون قبل أيام، في 17 نيسان/أبريل، الذكرى الثامنة والسبعين لجلاء آخر جندي للاستعمار الفرنسي عن سورية. ونشدد من هذا المنبر أن أحفاد أولئك الأبطال الذين قدموا أعلى ما يملكون لتحقيق استقلال سورية وعزتها ما زالوا عازمين على حماية وطنهم والدفاع عنه في مواجهة مشاريع الهيمنة والاستعمار، متمسكين بخياراتهم الوطنية الحرة. وسيواصلون نضالهم لتحرير أراضيها

بشكل كامل الحكومة السورية وتساعدنا في جهودها لمكافحة الإرهاب. لكن من الضروري أن نظل حماية المدنيين في صدارة الأولويات طوال جهود مكافحة الإرهاب.

ونكرر دعوتنا للانسحاب الفوري لجميع القوات العسكرية الأمريكية التي تحتل أجزاء من الأراضي السورية. إن استمرار الوجود غير الشرعي لقوات الولايات المتحدة في سورية لا ينتهك سيادة سورية وأراضيها فحسب، بل هو أيضا المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في سورية، ولا يؤدي إلا إلى إفساح المجال للجماعات الإرهابية لترسيخ موقفها وارتكاب المزيد من الفظائع.

وتلتزم إيران، جنبا إلى جنب مع شركائها في صيغة أستانا، بالعمل من أجل تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية وحولها. كما أنه من الأهمية بمكان بذل كل جهد ممكن لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين السوريين وتيسير عودتهم الآمنة والكرامة إلى وطنهم.

وختاما، فإن السبيل العملي الوحيد لاستعادة السلام والأمن في المنطقة هو قيام مجلس الأمن بإجبار النظام الإسرائيلي المارق على الوقف الفوري للحرب والإبادة الجماعية في غزة، وإرساء وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإنهاء أنشطة إسرائيل التي تزعزع الاستقرار في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن بصفتي الممثل الدائم لتركيا، أود أولا أن أحيي أعضاء المجلس وأن أهنيء مالطة على إدارتها أعمال المجلس هذا الشهر. كما أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام، وكذلك السيدة هايفورد، على إحاطاتهم.

لا يمكننا أن نغفل عن الحالة المتردية في سورية في السنة الرابعة عشرة من النزاع. إن الأبعاد الأمنية والاقتصادية والإنسانية للنزاع في تدهور متزامن ومترابط، ولا تلوح في الأفق أي بارقة أمل. وقد ازدادت هذه الصورة القاتمة تعقيدا الآن بسبب التصعيد الخطير في المنطقة.

جهودا مغرضة، مثل تسييس المساعدة الإنسانية وعرقلة عودة اللاجئين والنازحين. وهذه الأعمال غير القانونية لا يمكن إلا أن تفضي إلى إطالة أمد الأزمة وتفاقم المعاناة التي يتجرعها الشعب السوري.

وندعو إلى الرفع الفوري للجزاءات الانفرادية. فاستمرار هذه التدابير اللإنسانية ينتهك حقوق الإنسان الأساسية للشعب السوري ويعاقب السوريين جميعا ويزيد من محنة أضعف شرائح المجتمع.

ونعرب عن تقديرنا للحكومة السورية على تعاونها مع الأمم المتحدة والكيانات الدولية الأخرى وعلى توفير المرافق الأساسية الحاسمة الأهمية لإيصال مواد الإغاثة والمساعدة إلى المناطق المتضررة من الأزمة. ويجب تنفيذ أي آلية للمعونة بالتنسيق الوثيق مع الحكومة السورية، بما يكفل أقصى قدر من الاحترام لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

إننا نجدد إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية الخسيسة التي شنها النظام الإسرائيلي في 1 نيسان/أبريل على مقراتنا الدبلوماسية في دمشق. لقد ارتكب النظام الإسرائيلي انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، تحديدا المادة 2 منه، والقانون الدولي وسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وشكل ذلك اعتداء سافرا على حرمة الممثلين والمباني الدبلوماسية والقنصلية.

كما ندين بشدة الأعمال العدوانية التي يقوم بها النظام الإرهابي الإسرائيلي ضد سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، والتي لا تزال مستمرة مع الإفلات التام من العقاب ودون أي رد فعل من مجلس الأمن.

إن إيران ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة. وستواصل إيران دعم عملية سياسية، يقودها السوريون ويتولون زمامها حقا بتيسير من الأمم المتحدة، فضلا عن مساعدة شعب سورية وحكومتها على استعادة وحدة بلادهم وسلامة أراضيهم. ونواصل دعمنا للجهود التي يبذلها السيد بيدرسن، المبعوث الخاص، لاستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية بوصفها آلية فعالة لدفع العملية السياسية قدما.

تتطلب استعادة سلامة الأراضي السورية جهودا دؤوبة لمحاربة جميع الجماعات الإرهابية دون توقف. وفي ذلك السياق، تدعم إيران

الاجتماعي وهي تستعد لما يسمى بالانتخابات. إن إيواء ودعم تلك المحاولات الانفصالية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، والتنظيم المتفرع عنه، قوات سورية الديمقراطية، يتعارض مع قرارات المجلس المتعلقة بالإرهاب في سورية.

وكما تم الكشف عنه مراراً وتكراراً، بما في ذلك في العديد من تقارير الأمم المتحدة، فإن التنظيمات الإرهابية حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وقوات سورية الديمقراطية تستغل المرافق المدنية مثل المدارس والمستشفيات ومحطات المياه وتستخدم تلك المرافق كتكنات أو مستودعات ذخيرة. كما أنها تستهدف المرافق المدنية بشكل مباشر، مثل قصفها لأحد المستشفيات الأسبوع الماضي. وقد أثارت الممارسات القمعية واللاإنسانية التي تستخدمها هذه التنظيمات الإرهابية ضد السكان المحليين في شمال شرق سورية غضباً عارماً وأظهرت أن حزب العمال الكردستاني وأتباعه لا ينسجمون مع نسيج المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك التوترات المستمرة في دير الزور. كما أن الانتهاكات الواسعة النطاق والتعذيب وسوء المعاملة في المخيمات ومراكز الاحتجاز التي تسيطر عليها هذه التنظيمات الإرهابية في شمال شرق سورية سألة معروفة للجميع. ونكرر أن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وبرنامج الإرهابي الانفصالي لا مكان له في مستقبل سورية.

ويبلغ عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية في سورية حوالي 17 مليون شخص هذا العام، وهو أعلى رقم منذ بداية النزاع، وما زالت الحالة الاجتماعية والاقتصادية متدهورة. إن قدرة المنظمة على تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والعبارة للحدود محددة زمنياً وقصيرة الأجل ولا يمكن التنبؤ بها. وتؤدي الهجمات المستمرة في شمال غرب سورية إلى تعطيل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتسليم المساعدات.

وبالإضافة إلى تلك الاتجاهات السلبية، هناك أيضاً فجوة خطيرة في التمويل الإنساني. وبعبارة أخرى، فإن جميع المؤشرات الرئيسية تشير قلقاً عميقاً. وهذه هي نتيجة 13 عاماً من النزاع والفشل في بناء

ولا تزال سورية معرضة بشكل مثير للقلق لأن تكون ساحة معركة لأعمال عدائية أخرى في الشرق الأوسط.

ومن الضروري أن تمتنع جميع الأطراف المعنية عن اتخاذ خطوات قد تؤدي إلى نزاع أوسع نطاقاً. ومن الضروري إبقاء سورية خارج هذا الصراع الخطير. وقد حان الوقت أيضاً لتنشيط العملية السياسية لتسوية النزاع السوري، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). إن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة هو تحقيق المصالحة الوطنية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إننا ندعو النظام السوري إلى إدراك خطورة الظروف المحيطة بالبلد بشكل واقعي والعمل على المشاركة البناءة في جهود التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي دمر جيلاً كاملاً من السوريين.

إن اللجنة الدستورية هي المنصة الوحيدة التي تجمع النظام السوري والمعارضة معاً بتيسير من الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل تفاوضي. وعلى هذا النحو، ينبغي عدم تعطيل هذه اللجنة بسبب مسألة مكان الانعقاد، وينبغي عقد الجولة التاسعة للجنة دون مزيد من التأخير. وما زلنا ندعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن لتحقيق هذه الغاية واقتراحه بشأن مكان الانعقاد. وينبغي ألا يقع أحد في فخ الراحة الخادعة التي يخلقها الوضع الحالي على الأرض لأنه ببساطة غير مستدام للبلد وللمنطقة.

ولا يزال الملايين من السوريين مشتتين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدي، وملايين آخرين نازحين داخل البلد. ونسبهم النازحين داخليا. ويجب أن يكون تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والأمنة والكرامة للسوريين جزءاً من أي جهد لحل الأزمة. ويجب على جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة أن تؤدي دورها في هذا الصدد.

ويواصل التنظيمان الإرهابيان حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وقوات سورية الديمقراطية جهودهما الرامية إلى تعزيز أجندة انفصالية وتخريبية في شمال شرق سورية. وهما يشكلان أكبر تهديد لسلامة الأراضي الوطنية السورية ووحدتها السياسية. وقد أنشأ هذان التنظيمان الإرهابيان مؤسسات قائمة على ما يسمى بالعقد

أشار ممثل تركيا إلى أنه عمل في سورية كدبلوماسي، وهذا يعني أنه يعلم أن سورية فيها حكومة وليس نظام. وبالتالي، وردا على استخدامه لمصطلح نظام الذي نرفض استخدامه، فإننا نطالب النظام التركي - نظام أردوغان - بوقف دعم الإرهاب في شمال غرب سورية، ووقف استهداف المنشآت المدنية السورية في شمال شرق سورية، ووقف قطع المياه من محطة علوك عن أهلنا في الحسكة، أكثر من مليون سوري في الحسكة يعانون. أنا لا أحب هذه الكلمة ولا أقبل استخدامها لأنها تتعارض مع أدبيات وأخلاقيات العمل في الأمم المتحدة. بعض الدول الغربية في مجلس الأمن تحب هذا المصطلح، وهذه مشكلتها. ولكن لدينا الكثير مما يُقال عن الدور التركي، ونطالب باحترام لغة الخطاب في هذا المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل تركيا الكلمة للإدلاء

ببيان آخر.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد يلدز (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز. لقد تسبب النزاع في سورية في خسائر فادحة للشعب التركي وعلى تركيا بشكل عام. ليست تركيا هي السبب في بدء هذا النزاع.

وفيما يتعلق بالادعاءات التي أدلى بها ممثل سورية، أوضحت البيانات التي أدلى بها الوفد التركي أن تلك الادعاءات غير صحيحة. ولن أكررها هنا. ولن أستغرق وقت مجلس الأمن. المهم هنا هو المضي قدماً في العملية السياسية التي تمثلها الآن اللجنة الدستورية. وأحث ممثل سورية على التركيز على ذلك، على الطريق إلى الأمام.

رفعت الجلسة الساعة 12/00.

حل سياسي. ولذلك فنحن بحاجة ماسة إلى إعادة ترتيب المواقف من أجل التوصل إلى حل شامل في سورية. ويشكل ضمان التدفق المستمر للمساعدات الإنسانية والتمويل الكافي جزءاً مهماً من هذا النهج الشامل.

وفي ذلك السياق، نتوقع تجديد معبري باب السلام وباب الراعي الحدوديين في أيار/مايو، فضلاً عن استمرار استخدام باب الهوى بعد تموز/يوليه. وينبغي أن تستمر عمليات تسليم المساعدات عبر الحدود ما دامت هناك حاجة إليها. ونظراً لضرورة تسويق الاستجابة الإنسانية لتلبية مستوى هائل من الاحتياجات وفقاً لتطور الحالة في الميدان، فمن المهم الحفاظ على نهج يشمل سورية بأكملها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتم تعيين شخص مناسب، دون تأخير، في المنصب الحساس للمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية للأزمة السورية.

ولبلدي موقف خاص ودور خاص بشأن هذه المسألة بطبيعة الحال. وقد عملت أيضاً كدبلوماسي محترف في دمشق وأشرفت على الملف السوري في الوزارة قبل أن أتولى منصبتي الحالي. ويسرني أن أشارك في أي مداولات مع أعضاء المجلس - على الصعيد المتعدد الأطراف أو على الصعيد الثنائي وهذا أفضل، خدمة لأغراض القرار 2254 (2015) من أجل التوصل إلى حل في سورية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): أعتذر على أخذ الكلمة مجدداً. ولا أريد الإطالة.